

الفقر

تومي شيريدن

كان الاشتراكي آر إتش توني هو من كتب "الذي يسميها الأغنياء مشكلة الفقر، يسميها الفقراء أيضاً مشكلة الغنى". هذه العبارة تمثل محوراً لأي نقاش حول الفقر أو عدم المساواة على المستوى المحلي أو الدولي.

في أواخر عام 2004م قفز لاکشمي ميتال، وهو أحد اللاجئین السياسيين المفضلين لدى حزب العمال الجديد إلى قمة طبقة الأثرياء في بريطانيا. اللاجئون السياسيون من أمثال ميتال ورومان أبراموفيتش لا يهربون من العنف والتعذيب والاضطهاد؛ بل إنهم يهربون من أنظمة الضرائب القاسية لكي يقيموا في بريطانيا حيث يرتب محاسبوهم حساباتهم البنكية المختلفة بمنأى عن الضرائب، وبالتالي تجنّب مستويات الضرائب التافهة في بريطانيا الخاصة بأصحاب البلايين أو البيليونيرات.

إذن اللصوص الحقيقيون هم ليسوا بطالبي اللجوء السياسي الذين يُمنعون من العمل والهاربين من الاضطهاد، بل هم أولئك

القطط السمان والأقلية الذين يهربون من أنظمة الضرائب القاسية رغبةً في الحفاظ على أموالهم من أمثال لاكشمي ميتال الذي يمتلك ثروة تُقدر بـ 12 بليون جنيه إسترليني ويقدم الكثير من التبرعات لحزب العمل المحافظ الجديد، ويحصل في المقابل على تجميد الضرائب المرتفعة وضمّان برامج المنح الحكومية.

لو أضفت ثروات الأغنياء الذين يحتلون المراتب العشر الأولى في قائمة الأغنياء البريطانيين لأصبحت 02.54 بليون جنيه إسترليني⁽¹⁾. كم هو الأمر مخجل!

يناقش البرلمان الأسكتلندي المكون من 129 عضواً (وأنا واحد منهم) كثيراً في كيفية إنفاق ميزانيتنا السنوية التي تصل إلى بليون جنيه إسترليني. لدينا أسوأ معدلات الفقر في بريطانيا والأسوأ في أوروبا. أيضاً يولد طفل واحد من بين ثلاثة أطفال ينتمي إلى عائلة فقيرة، بينما 25 بالمئة من المواطنين يعيشون تحت مستوى الفقر.

تخدم ميزانيتنا السنوية المقدرة بـ 25 بليون جنيه إسترليني أكثر من 5 مليون شخص، العشرة الأكثر ثروة منهم يعيشون بضعف هذا المبلغ. عشرة أشخاص لديهم مالا أكثر من ميزانية الصحة في بريطانيا، عشرة أشخاص يتقاسمون قدراً من الذهب أكثر من الميزانيات السنوية لدول كاملة.

طبعاً عدم المساواة المخجل في الثروة يزداد كبراً على نطاق عالمي. عدد قليل من أصحاب البلايين يمتلكون ثروة أكثر من نصف ما يمتلكه العالم. يعيش ثلاثة بلايين شخص في مداخيل سنوية

أقل مما يمتلكه أغنى 300 شخص في العالم. إذا كانت هذه الحقائق لا تجعلك غاضباً فإني أقف يائساً إزاء افتقارك الرحمة والتهديب البشري. يتركز جزء من الثروة في يد بضع مئات من أصحاب البلايين وهي كافية لتغيير حياة أولئك الذين يعانون ويموتون من الأمراض الناتجة عن الفقر مثل: الكوليرا والملاريا والإسهال الذي يقتل آلاف الأطفال يومياً قبل نموهم.

سيقتضي التوزيع المناسب للثروات والضرائب في العالم على الفقر وأمراضه القاتلة المتنوعة. أن يكون معظم سكان العالم من الفقراء وقلة قليلة منهم أغنياء لدرجة الفحش ليس شيئاً فرضته طبيعة الأشياء، بل هي مشكلة من صنع البشر، والعقبة الوحيدة لمعالجة المشكلة هي فقدان الإرادة السياسية على المستويين المحلي والدولي.

الطبقة السياسية لا يمكن الوصول إليها في مثل هذه المشكلات، ولا ترى حدة هذه المشكلة، حيث توفرّ الأجور التي تدفعها وظروف العمل التي يهيئونها غطاءً مناسباً من الفقر القارس البرودة في دولهم.

يبلغ متوسط الدخل في سكوتلاندا لدافعي الضرائب حسب الإيرادات المحلية 29.19.474 جنيهاً إسترلينياً سنوياً⁽²⁾، ويعيش 635.000 من دافعي الضرائب، بالإضافة إلى أولئك الذين يعتمدون على الإعانات الحكومية ومعاشات التقاعد، على أقل من 10000 جنيه إسترليني سنوياً، أي ما يعادل 92.25 بالمئة من دافعي الضرائب و 56.12 بالمئة من مجموع السكان. كما أن 1641000

شخص يكسبون أقل من 20000 جنيه إسترليني سنوياً، أي 67 بالمئة من عدد دافعي الضرائب و 5.32 بالمئة من عدد السكان.

يُدفع لأعضاء البرلمان الأسكتلندي 50300 جنيه إسترليني سنوياً. فقط 88.000 شخص يكسبون أكثر من 50.000 جنيه إسترليني. هذا يعني أن السياسيين في سكوتلندا يكسبون أكثر من 96 بالمئة مما يكسبه الآخرون ويعيشون بدخل يضعهم في القمة ويمثلون 2 بالمئة من السكان. كم هو غريب وبشع أن يصل مستوى تمثيل أعضاء البرلمان للشعب إلى هذا الحد!

وفي منتصف عام 2003م انكشفت الهوة في الثروات وزادت الفجوة اتساعاً حيث تذكر دراسة نشرت في جريدة الجارديان 31 Guardian يوليو 2003م أن متوسط رواتب رؤساء الشركات زاد سبعة أضعاف أسرع من متوسط ما يكسبه الموظف العادي. كان متوسط زيادة الأجور للرؤساء 23 بالمئة، لكنه كان 3 بالمئة للعمال، في وقت تدهورت فيه أسعار أسهم الشركات بنسبة 24 بالمئة.

كما أن متوسط ما يُدفع لرؤساء الشركات في بريطانيا ارتفع 1677685 جنيه إسترليني شاملاً العلاوات والمميزات الأخرى. كان المعدل الحقيقي الأساسي لهم 596817 جنيه إسترليني. الارتفاع في الأجور بنسبة 32 بالمئة السنة الماضية، تبعه ارتفاع بنسبة 25 بالمئة السنة التالية. وإذا كان عمال شركة Tesko يعتمدون على إعانات الموارد مثل إعانة ضريبة المجلس وإعانة السكن في

معيشتهم فإن جميع المدراء الثمانية لشركة Tesko يقبضون مليون جنيهاً إسترلينياً. أجرهم كاملاً يصل إلى 20 مليون جنيه إسترليني.

تزداد الهوة الساحقة بين أجور العمال والرؤساء أيضاً في مرحلة التقاعد. ويُنصح العمال الآن بالعمل بجدٍ ونشاط ولمدة طويلة وبالتوفير أيضاً. وفي الوقت نفسه تستطيع أن تغادر القطط السمينة مثل بوب ماندلسون، شركة رويال آند سن أليانس Royal and Sun Alliance بعد أن فصل أكثر من 12000 موظف وكان مسؤولاً عن تدهور أسعار الأسهم للشركة إلى مستوى 90 بالمئة، ثم يُدفع له في نهاية الخدمة 4.1 مليون جنيه إسترليني، وليس ذلك شاملاً للتقاعد السنوي البالغ 354000 جنيه إسترليني .

مثل هذه الرواتب الضخمة للرؤساء تسمح لأمثال السير ريتشارد سايكس الرئيس السابق لشركة جلاسكو سميث كلاين Glaxo Smithkline بأن يضع 2.15 مليون جنيه إسترليني جانباً كمعاش تقاعد له وهو مبلغ يُوفّر له 729000 جنيه إسترليني كدخل سنوي يساعده على "الاستعداد" للتقاعد. يبلغ ما يأخذه ثمانية مدراء في هذه الشركة 10 ملايين جنيه إسترليني لكل واحد منهم. لا حاجة بهم للعمل مدة أطول. وفي الوقت نفسه لا يفي معدل معاش التقاعد للموظف "العادي" شراء الخمر الإسباني أو البرتغالي لواحد من أفراد الطبقة الغنية. وكاشتراكي أعتقد أن الثروة الطبيعية والموارد لكل دولة يجب أن تكون متوفرة لخدمة جميع مواطنيها، وليس في خدمة مجموعة قليلة محظوظة. لو أن

القطاعات الرئيسية لاقتصاديات كل دولة تخضع للملكية العامة وتتم إدارتها ديموقراطياً لتحسنت الثروة المادية وأصبح في متناول الجميع بشكل عادل اجتماعياً وبيئياً، لكن للأسف لا يؤمن الجميع بهذا الرأي في الاقتصاد والسياسة.

عندما يعي الجمهور عدم المساواة الفاحش في الدخل الذي يقضّ مضجع بلادنا والعالم فإنه على الأقل سوف تزداد أعداد الذين يدعمون هذا التغيير السياسي الأساسي فبدلاً من مبدأ الجشع سيصبح إشباع الحاجة البشرية وتشجيع التعاون بين البشر والتضامن والحب هو مطلب الجميع اليوم.



(1) LRD Fact Service, 66:43, 28 October 2004

(2) رسالة من مركز المعلومات والمصادر في البرلمان الاسكتلندي إلى عضو البرلمان الاسكتلندي تومي شريدن في 30 سبتمبر 2004.